(JO-SRSSP-GO-RFQ-004)

(الشروط العامة للدخول في العطاءات والمناقصات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي)

وصف للمواد والأعمال المطلوبة:

تعلن وزارة التخطيط والتعاون الدولي عن طرح عطاء لتوريد وتركيب وتشغيل أجهزة تكنولوجيا معلومات لصالح وزارة التنمية الاجتماعية، وذلك ضمن أنشطة "مهننة العمل الاجتماعي" المندرجة تحت مشروع دعم برنامج الحماية الاجتماعية المرنة والمستدامة في الأردن والممول من البنك الدولي؛ لذا تدعو الوزارة المناقصين المختصين لتقديم عروضهم وفقاً للشروط العامة والخاصة والمواصفات الفنية والكميات المحددة في وثائق العطاء، مع التأكيد على ضرورة التزام كافة اللوازم والخدمات المقدمة بالمعايير التقنية المطلوبة لضمان التنفيذ الأمثل للمشروع.

1. يجب على المناقصين الراغبين في الاشتراك في العملية الشرائية الاطلاع على نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة 2022 وملاحقه والتعليمات الصادرة بموجبه والاطلاع على كافة وثائق الشراء والتقيد بكافة الاحكام وكافة المتطلبات الواردة فيها وبالنظام.
2. تشمل هذه الوثيقة اية وثائق متعلقة بعمليات الشراء، دعوة العطاء، الشروط العامة، الشروط الخاصة، المواصفات المطلوبة.
3. تطبق احكام نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة 2022 وملاحقه وتعليمات تنظيم اجراءات المشتريات الحكومية لسنة 2022 وتكون ملزمة للمناقصين والمتعهدين ،ويعتبر حصول المناقص على وثائق الشراء ومشاركته في المناقصة بمثابة اقرار بما ورد في النظام والملاحق.
4. تحتفظ لجنة الشراء بالحق في استبعاد أي عرض غير ملتزم بأحكام نظام المشتريات والتعليمات الصادرة بموجبه.
5. يعتبر تقديم العرض من قبل المناقص بانه موافق على جميع ما ورد في وثائق الشراء.
6. يلتزم المناقص بتعبئة نموذج معلومات المناقص ونموذج اسعار المواد و/او الخدمات في العرض المقدم وختمها والتوقيع عليها هو او المفوض بالتوقيع حسب الاصول.
7. يعد المناقص عرضه وفقاً لوثائق الشراء بعد ان يدرس هذه الوثائق ويتفهم جميع ما فيها وان وجد نقصا فعليه طلب استيضاح وطلب الوثيقة الناقصة من الجهة المشترية.
8. يعتبر عرض المناقص ساري المفعول لمدة (120) يوم من تاريخ اخر موعد لإيداع العروض .
9. يحق للمناقص حضور جلسة فتح العروض او ارسال من ينوب عنه .
10. يلتزم المناقص بادخال السعر الافرادي للوحدة بالدينار واستخدام ثلاث خانات عشرية فقط .
11. يلتزم المناقص بتقديم العرض على النموذج المعد لهذه الغاية.
12. يلتزم المناقص بتعبئة جميع الخانات الخاصة بالمواصفات المعروضه من قبله وارفاق الكتالوجات والنشرات الفنية.
13. يلتزم المناقص باستعمال نماذج الضمانات والكفالات المعتمدة.
14. يجب على المناقص إرفاق ملف تعريفي، وإرفاق السجل التجاري، وإرفاق رخصة المهن، وإرفاق صورة عن شهادة الضريبة في عرضه، على أن تكون هذه الوثائق حديثة.
15. يتحمل المناقص مسؤولية زيارة الموقع وفهم طبيعة العمل قبل تقديم العرض.
16. بإمكان المناقص أن يتقدم بعرض سعر لكافة المواد أو جزء أي منها (قابل للتجزئة).
17. ستتم الإحالة على مناقص واحد أو أكثر.
18. للجنة الشراء أن ترفض العروض المقدمة قبل الإحالة إذا لم تكن هذه العروض مطابقة بشكل جوهري للمتطلبات المنصوص عليها في وثائق الشراء.
19. تقدم العروض على نسخ متطابقة، أصل و صورة عدد (1).
20. "يُشترط على المناقص تقديم كفالة دخول عطاء بنسبة (2%) من القيمة الإجمالية لعرضه، وذلك على شكل كفالة بنكية أو شيك مصدق صادر عن أحد البنوك المحلية في الأردن، بإسم معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي بالإضافة لوظيفته."
21. **يلتزم المناقص بتقديم العرض موقع ومختوم في ظرف مغلق حسب الاصول و يسلم باليد إلى العنوان التالي:**
وزارة التخطيط والتعاون الدولي، عمان، الدوار الثالث، شارع توفيق أبو الهدى، مبنى رقم (4)، الطابق الأول، مكتب

رقم (129). للسيدة سوسن أبو الغنم / مديرة المشتريات والتعاقدات في ظرف مغلق ومختوم مكتوب عليه رقم العطاء بشكل واضح.

22. آخر موعد لتقديم العروض هو يوم الاثنين 2026/9/7 الساعة (11:00) صباحاً، بتوقيت المملكة الأردنية الهاشمية.

23. لن يتم قبول أي عرض بعد الموعد النهائي المعلن أعلاه.

24. لا يسمح بتقديم نسخة إلكترونية، وأي عرض يقدم إلكترونياً يعتبر مستبعداً.

25. على المناقصين متابعة موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي (صفحة العطاءات) للاطلاع على أي ملاحق تصدر بخصوص هذه المناقصة.

26. يتم تقديم العروض ووثائق الشراء حسب ما هو محدد في شروط المناقصة.

27. الإستفسارات: "يتم استقبال الاستفسارات حتى تاريخ (2026/8/26) عبر البريد الإلكتروني التالي: (Sawsan_abualganam@reformjo.org)

28. يحق للجهة المشترية أو لجنة الشراء الخاصة المتخصصة إلغاء العطاء أو إعادة الطرح دون إبداء الأسباب، ودون أن يترتب عن هذا الإلغاء أو إعادة الطرح أية مطالبة مالية أو قانونية.

29. لا يسمح للمناقصين التقدم لهذا العطاء على شكل ائتلاف.

30. لا يجوز للمناقص ان يرفق مع عرضه اي بدائل او عروض بديلة.

31. يلتزم المناقص بدعوة العطاء والشروط العامة والخاصة والمواصفات الفنية المطلوبة وكشف المواد و/او الخدمات المرفق وكذلك ختمها والتوقيع عليها هو او من يفوضه عنه ويلتزم باحكام نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة 2022 وملاحقه وتعليمات تنظيم اجراءات المشتريات الحكومية لسنة 2022.

32. لا يجوز للمناقص ان يقدم اكثر من عرض واحد.

33. تقدم العروض باللغة العربية.

34. تقدم الاسعار بالدينار الاردني شاملة كافة الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات واية رسوم وضرائب اخرى واجور التوصيل والتسليم والتركيب، على ان يتم تفصيل هذه الضرائب والرسوم بشكل واضح.

35. يلتزم المناقص في عرضه أن تكون الأسعار تشمل توصيل اللوازم لمبنى الجهة المستفيدة (وزارة التنمية الإجتماعية)، والذي يقع بالقرب من دوار الداخلية، الطابق الثاني، علماً أن الأسعار يجب أن تشمل أيضاً توريد وتركيب وتشغيل كل القطع والكوابل والكماليات الضرورية لتشغيل كافة بنود العطاء.

36. في حال كان سعر العرض منخفضاً بشكل غير طبيعي، يحق للجهة المشترية طلب تبرير تفصيلي، وفي حال عدم القناعة يتم استبعاد العرض.

37. على المناقص ان يرفق بعرضه الوثائق التي تثبت الاهلية القانونية للدخول في العطاءات.

38. يجب ان لا يكون للمناقص مصلحة متعارضة تؤثر في ابرام عقد الشراء.

39. اذا تأخر المتعهد في تنفيذ ما التزم به في الموعد المحدد بالعقد فيتم فرض الغرامات وفقاً للنظام وتعليماته.

40. للجنة الشراء الحق في شراء المواد و/او الخدمات على حساب المتعهد دون سابق انذار وتحميله فروق الاسعار في حال تأخر في توريدها او تنفيذها.

41. اذا لم يقم المتعهد بتنفيذ التزاماته جميعها او جزء منها او تأخر في الموعد المحدد بالعقد او قصر في استبدال اللوازم المرفوضة باخرى مطابقة يطبق بحقه ما ورد في المادة رقم (14/أ) من الملحق رقم (1) في نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة 2022 بحيث يتم مصادرة قيمة تأمين حسن التنفيذ او اي جزء منه بشكل يتناسب مع قيمة اللوازم غير الموردة او غير المستبدلة ويعتبر هذا المبلغ ايراداً للوزارة وللجنة الشراء ان تقوم بشراء بديل عن هذه اللوازم بالخصائص والاستعمالات ذاتها دون ان تقل عنها سوية ويتم تحميل المتعهد فروقات الاسعار والنفقات الاضافية واية خسارة او مصاريف دون الحاجة الى انذار.

42. يجب ان لا يكون قد صدر بحق المناقص الراغب في المشاركة بالعملية الشرائية قرار حرمان ساري المفعول .

43. يحق للمناقص الذي يدعي انه لحقت به خسارة او ضرر نتيجة لقرار او اجراء او امتناع عن اتخاذ اجراء من الجهة المشترية او يدعي ان لجنة الشراء خالفت ما ورد في وثائق الشراء او احكام نظام المشتريات الحكومية والتعليمات الصادرة بموجبه ،ان يقدم اعتراض في المرحلة الاولى وبشكوى في المرحلة الثانية وفقاً للنظام والتعليمات.

44. يحق للجهة المشترية الغاء عملية الشراء بشكل كامل قبل الموعد النهائي لتقديم العروض دون ان يكون لاي من المناقصين الحق بالرجوع على الجهة المشترية باي خسارة او ضرر ولا يترتب على الجهة المشترية اي التزامات مادية او غير مادية مقابل ذلك.

45. للجنة الشراء الغاء اي عملية شراء او اي من اجراءات الشراء قبل توقيع المناقص عقد الشراء دون ان يكون لاي مناقص الحق بالرجوع على لجنة الشراء باي خسارة او ضرر ناشئ عن تقديم عرضه ولا يترتب على لجنة الشراء اي التزامات مادية او غير مادية مقابل ذلك.
46. تحتفظ لجنة الشراء لنفسها بالحق في رفض كل العروض المقدمة اليها او الغاء اجراءات المناقصة وفقاً لاحكام النظام.
47. يعتبر قرار الاحالة نافذ المفعول اعتباراً من تاريخ تبليغ المناقص/المتعهد القرار بتوقيعه على امر الشراء كما يعتبر هذا التاريخ بدء سريان مدة التوريد الا اذا ورد خلاف ذلك في القرار ويعتبر توقيع امر الشراء (العقد) من قبل المناقص/المتعهد اعترافاً منه بأنه مطلع على كافة محتويات قرار الاحالة وامر الشراء وكل ما يتعلق بهما وانه ملتزم التزاما تاماً بمحتوياتهما ومضمونهما.
48. يتحمل المورد مسؤولية التأمين على اللوازم أثناء النقل وحتى الاستلام النهائي.
49. في حال مخالفة المورد لأي بند من بنود العقد المبرم معه فعلى لجنة الشراء اتخاذ الاجراءات اللازمة والواردة في وثائق الشراء وفي نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة 2022 والتعليمات الصادرة بموجبه.
50. للجنة الشراء الحق في انهاء عقد الشراء المبرم مع المتعهد في اي من الحالات (تقصير المتعهد في انجاز العقد، ارتكاب المتعهد تصرفات تتسم بالاحتيال او التلاعب او الرشوة، الظروف القاهرة وفق احكام النظام وتعليماته، اعسار المتعهد او افلاسه).
51. في حال قررت لجنة الشراء انهاء عقد الشراء للأسباب (تقصير المتعهد في انجاز العقد، ارتكاب المتعهد تصرفات تتسم بالاحتيال او التلاعب او الرشوة) فللجنة الشراء تحميل المتعهد قيمة العطل والضرر الذي لحق بوزارة التخطيط والتعاون الدولي.
52. يلتزم المناقصون بعدم القيام بأي ممارسات تنطوي على فساد أو احتيال أو تواطؤ، وذلك وفقاً للملحق الخاص بسياسات البنك الدولي لمكافحة الفساد.
53. لا يجوز لأي مناقص أن يجري أي اتصالات مع الجهة المشترية أو يحاول بأي طريقة التأثيرعليها أثناء تقييم العروض تحت طائلة استبعاد عرضه.
54. يجوز للجنة الشراء انهاء العقد بناءً على طلب المتعهد في حال تعذر تنفيذه وعدم قدرته على توفير اللوازم و/او الخدمات المتعاقد عليها من مصدر اخر توافق عليه لجنة الشراء في حالات الكوارث الطبيعية والاوبئة على ان يرفق في طلبه المعززات الرسمية مصدقة من الجهات الحكومية ذات العلاقة التي تثبت ذلك وتحول دون قدرته على تنفيذ العقد.
55. يجوز للجنة الشراء انهاء العقد بناءً على طلب المتعهد في حال تعذر تنفيذه وعدم قدرته على توفير اللوازم و/او الخدمات المتعاقد عليها من مصدر اخر توافق عليه لجنة الشراء في حال عدم مسؤوليته بعدم حصوله على الموافقات الرسمية التي تمكنه من توريد اللوازم المتعاقد عليها.
56. اذا استدعت المصلحة العامة انهاء عقد الشراء فيراعى دفع قيمة اللوازم او الخدمات التي تم انجازها قبل تاريخ انتهاء العقد ودفع التكاليف التي تحملها المتعهد او قيمة اللوازم التي تم انتاجها لعقد الشراء.
57. اذا وجد تعارض في وثائق الشراء بين الشروط العامة والخاصة فيؤخذ بما ورد في الشروط الخاصة.
58. اذا استخدمت الوزارة خيار وصف المتطلبات فانه يطبق ما ورد في المادة رقم (7/ج) من نظام المشتريات رقم (8) لسنة 2022.
59. في حال تقدم المناقص بعرض سعر لوازم ذات منشأ اردني فعليه الالتزام بإرفاق شهادة المنشأ الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة والتموين من اجل الحصول على الأفضلية السعرية للصناعات المحلية استناداً لقرارات مجلس الوزراء الصادرة بهذا الخصوص.
60. يلتزم المتعهد بان يكون مسجل على نظام الفوترة الوطني الالكتروني.
61. يتم دفع ثمن اللوازم للمناقص الذي تم إحالة العطاء عليه، وذلك بعد توريد جميع اللوازم/المواد وفقاً لجدول الكميات والمواصفات الفنية المطلوبة، وبعد إستلام جميع اللوازم والأعمال من قبل الفريق الفني المختص في وزارة التنمية الإجتماعية وتقديم الضمانات المطلوبة ، علماً أن عملية الدفع تكون خلال 30 يوماً من تاريخ الإستلام النهائي لجميع اللوازم والأعمال وبعد تزويدنا بفاتورة ضريبة صادرة من نظام الفوترة الوطني الإلكتروني، وبراءة ذمة من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وذلك حسب الأصول.
62. في حال التأخير في التسليم تطبق احكام المادة 78/أ و 78/ب في تعليمات تنظيم إجراءات المشتريات الحكومية لسنة 2022.
63. يلتزم المناقص المحال عليه المناقصة بدفع الرسوم المقررة وتقديم كفالة تامين حسن التنفيذ بنسبة (10%) من قيمة العقد وتوقيع العقد خلال ثلاثة أيام من تاريخ اشعار الإحالة النهائية ويعتبر قرار الإحالة نافذ المفعول من تاريخ توقيع العقد.

64. يلتزم المناقص المحال عليه العطاء بتقديم كفالة خطية مصدقة من كاتب العدل لضمان سوء المصنعية بكامل قيمة اللوازم مضافاً إليها (15%) من قيمتها.
65. في حال التأخير في التنفيذ، تفرض غرامة تأخير بنسبة (1%) من قيمة العقد عن كل أسبوع تأخير، وبحد أعلى (15%) من قيمة العقد.
66. تعتبر هذه الدعوة ووثائقها جزءاً لا يتجزأ من العقد الذي سيتم توقيعه مع المناقص الفائز.

موعد إيداع وفتح العروض:

- **آخر موعد لإيداع العروض:**

2026/9/7 الساعه 11:00 صباحاً.

- **موعد فتح العروض:**

2026/9/7 الساعه 12:00 ظهراً.